

Distr.: General
24 May 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة

(٢٩ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة السادسة للجنة السياسات الإنمائية المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وتناولت اللجنة ثلاثة مواضيع رئيسية. يتعلق الأول بالتدابير الرامية إلى تحسين تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوع من أجل الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٤). وتناولت اللجنة أيضاً مسألة كيفية تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الحكم الرشيد في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تناولت أيضاً اللجنة المسائل المتصلة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أجري في عام ٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بالموضوع الذي يجري تناوله في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تلفت اللجنة الانتباه إلى أن النمو الاقتصادي والحد من الفقر يتطلبان تعبئة موارد مالية على المستويين الوطني والدولي على السواء وأن الموارد المعبأة ستوقف على مجموعة متنوعة من العوامل من بينها إقامة شراكات فعالة مع المانحين على نحو يتيح زيادة كمية ونوعية المعونة فضلاً عن القدرة على تعبئة الموارد الداخلية. ومن بين العقبات التي تواجه تعبئة الموارد ضعف السياسات الضريبية والمالية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي ومحدودية المدخرات الرسمية وهروب رؤوس الأموال فضلاً عن المديونية الخارجية والصعوبات المصادفة في إنتاج صادرات جديدة. وتصدر اللجنة عدداً من التوصيات الرامية إلى إزالة بعض العقبات التي تقيد تعبئة الموارد الداخلية فضلاً عن تعزيز أثر المعونة واجتذاب



الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرات المحلية المنتجة. وتلاحظ أيضا أن نقل الاستثمارات إلى المجالات التي ينشط فيها الفقراء إلى حد كبير يُعد عنصرا أساسيا في استراتيجية تعزيز النمو المستدام من أجل الحد من الفقر.

وترى اللجنة أن الحكم الرشيد لا يمكن أن يكون أساسيا في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر إلا إذا كانت عملية القياس والتقييم غير منحازة لصالح عوامل خارجية تتعلق بالمانحين والمستثمرين وهيئات الرصد الدولية وليس بالمنظور الداخلي للبلد. ولذلك فإن عملية التفاعل بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية تُعد عملية أساسية في تصميم مؤسسات وآليات الحكم الرشيد في البلدان النامية. فمن ناحية غالبا ما يجانب النجاح التدابير المفروضة من جانب الجهات المانحة إذا لم تراعى على النحو الواجب ثقافة وتاريخ البلدان المتلقية. ومن ناحية أخرى تحتاج البلدان المتلقية إلى مساعدة من الجهات المانحة لجعل مؤسساتها وعملاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أقرب إلى تلك التي تلزم لتحقيق الحكم الرشيد. وتمثل اقتراح محدد تقدمت به اللجنة في هذا الصدد في أن تُدعى أقل البلدان نموا إلى المشاركة في مداورات المؤسسات التي تتحدد خلالها المبادئ والمعايير العالمية لجوانب الحكم الرشيد.

وفيما يتصل بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا الذي أُجري في عام ٢٠٠٣، أكدت اللجنة الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في دورتها الخامسة القائل بأن الرأس الأخضر وملديف أصبحتا مؤهلتين لرفع اسميهما من قائمة أقل البلدان نموا وأوصت برفع اسميهما من فئة أقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، أكدت اللجنة ضرورة قيام البلدان ذاتها والجمعية الدولية بوضع استراتيجية للانتقال الميسر. وتضمنت الدورة بيانات مقدمة من منظمات دولية منتقاة بشأن الامتيازات المتاحة لأقل البلدان نموا وتبادلا للآراء في هذا الصدد؛ وأسهم هذا التفاعل في الاقتراحات التي قدمتها اللجنة بشأن استراتيجيات الانتقال الميسر التي تتبعها البلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ومن بين التدابير الرامية إلى ضمان الانتقال الميسر بالنسبة لتلك البلدان، اقترحت اللجنة أن تقوم الأمم المتحدة بعقد اجتماع لفريق استشاري قطري مخصص يحدد فيه البلد المرفوع اسمه من القائمة، بالتعاون مع شركائه في التنمية، التدابير الرامية إلى ضمان مواصلة تنميته. ويتمثل المبدأ الهادي في هذه المبادرة في أن تدابير الدعم الانتقالي المحددة وترتيبات الرصد ومدة الانتقال ستقرر على أساس كل حالة على حدة بحيث لا يتعرض التقدم في تنمية البلدان المرفوع اسمها من القائمة للإعاقة أو يُعكس اتجاهه.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - مسائل تستدعي قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراء بشأنها أو يُسترعى انتباهه إليها .
٤	ألف - مسائل تستدعي قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها
٦	باء - مسائل يُسترعى انتباه المجلس إليها
٧	الثاني - تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٧	ألف - التحديات التي تواجه تعبئة الموارد
١٠	باء - التوصيات
١٤	الثالث - الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر
١٤	ألف - تطور مفهوم الحكم الرشيد
١٦	باء - قياس مدى تحقق الحكم الرشيد في مجال الحد من الفقر
١٩	جيم - توصيات
٢١	الرابع - المسائل المتصلة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أُجري في عام ٢٠٠٣
٢١	ألف - معايير تحديد أقل البلدان نمواً
٢٣	باء - فترة الانتقال من مركز أقل البلدان نمواً
٢٣	جيم - استراتيجيات الانتقال الميسر التي تتبعها البلدان المرفوع اسمها من القائمة
٢٦	الخامس - تنظيم الدورة
	المرفقات
٢٧	الأول - قائمة بأسماء المشتركين
٢٩	الثاني - جدول الأعمال
٢٠	الثالث - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة

الفصل الأول

مسائل تستدعي قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراء
بشأنها أو يُسترعى انتباهه إليها

ألف - مسائل تستدعي قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها

الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أُجري في عام
٢٠٠٣

التوصية ١: رفع اسم الرأس الأخضر وملديف من فئة أقل البلدان نمواً

١ - استعرضت اللجنة الاستنتاج الذي توصلت إليه في دورتها الخامسة القائل بأن
الرأس الأخضر وملديف أصبحتا مؤهلتين لرفع اسميهما من قائمة أقل البلدان نمواً تبعاً للمعايير
التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكدت اللجنة أن الرأس الأخضر وملديف
أصبحتا مؤهلتين بالفعل لرفع اسميهما من القائمة للأسباب المبينة بالتفصيل في تقريرها عن
دورها الخامسة^(١). وأوصت المجلس برفع اسميهما من فئة أقل البلدان نمواً.

التوصية ٢: استراتيجية الانتقال الميسر للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً

٢ - أكدت اللجنة ضرورة أن تقوم البلدان ذاتها والمجتمع الدولي بوضع استراتيجية
للانتقال الميسر على النحو المبين تفصيلاً في التوصيتين ٣ و ٤ أدناه. ومن أجل تفادي
حدوث صدمة سلبية ناتجة عن رفع الاسم من القائمة وكما هو الحال مع جميع استراتيجيات
التنمية، ينبغي أن تؤدي البلدان النامية ذاتها (في هذه الحالة أقل البلدان نمواً المرفوع اسمها من
القائمة) دوراً رئيسياً في صياغة وتنفيذ استراتيجية للانتقال الميسر. وينبغي أن ييسر جميع
الشركاء في التنمية - وخاصة المنظمات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة
والأعضاء في منظمة التجارة الدولية - هذا الانتقال من خلال التزويد المستمر بالتمويل
الإئتماني وبالمساعدة المتصلة والتجارة والتعاون التقني في هذا الصدد، فضلاً عن الاستمرار
لفترة انتقالية في المعاملة التفضيلية القائمة الحالية المطبقة بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

التوصية ٣: تدابير الانتقال الميسر في المرحلة السابقة على رفع الاسم من القائمة

٣ - أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يتولى، في الفترة الانتقالية، قبل
رفع الاسم من القائمة (الفقرة ٧ من الفصل الأول والفصل الرابع - بآء أدناه)، مؤتمر الأمم

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ١٣ (E/2003/13).

المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع البلد المعني من أقل البلدان نموا إعداد لمحة عن أوجه الضعف. وأوصت كذلك بأن تشمل اللوحة عن أوجه الضعف معلومات عن الامتيازات الفعالة المتاحة للبلد باعتباره من أقل البلدان نموا والتدابير التي يمكن أن تلزم لتحضير البلد للانتقال الميسر إذا ما اعتُبر مؤهلا لرفع اسمه من القائمة في ثاني استعراض متتال من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات.

التوصية ٤: استراتيجية الانتقال الميسر في المرحلة اللاحقة على رفع الاسم من القائمة

٤ - من بين التدابير الرامية إلى ضمان انتقال ميسر بعد رفع الاسم من القائمة بالنسبة للبلدان التي تُرفع أسماؤها من مركز أقل البلدان نموا (انظر أيضا الفصل الرابع - باء) أوصت اللجنة بأن يقر المجلس التوصيات والاقتراحات التالية التي ينبغي أن تطبق جميعها في حالتي الرأس الأخضر وملديف:

(أ) أن توفر مساعدة تقنية كافية - من جانب الشركاء في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء - من أجل البلدان التي يُرفع اسمها من القائمة لضمان الانتقال الميسر من فئة أقل البلدان نموا بما في ذلك مواصلة تقديم مساعدة تقنية كافية من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

(ب) أن تعقد الأمم المتحدة اجتماعا لفريق استشاري قطري مخصص يحدد فيه البلد المرفوع اسمه من القائمة بالتعاون مع شركائه في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف تدابير - في مجالات الأفضليات المتصلة بالتجارة وتمويل التنمية والتعاون التقني - لضمان عدم تعرقل تقدمه الإنمائي أو عكس اتجاهه، على أن يكون المبدأ الهادي في هذا الصدد هو أن تتحدد تدابير الدعم الانتقالي المعينة وترتيبات الرصد ومدة الانتقال على أساس كل حالة على حدة حيث أن رفع الاسم من القائمة من المرجح أن يعرض البلدان المختلفة لتحديات متباينة؛

(ج) أنه بالنسبة للأفضليات المتصلة بالتجارة، ترى اللجنة أن من الأساسي على وجه الخصوص أن يأخذ الشركاء الرئيسيون في التنمية - من قبيل الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بمبادرته المتعلقة بكل شيء فيما عدا الأسلحة - زمام المبادرة من أجل ضمان أن تستمر البلدان المرفوع اسمها من القائمة في الاستفادة من الأفضليات التجارية القائمة في فترة الانتقال الميسر اللازمة بعد رفع الاسم.

باء - مسائل يُسترعى انتباه المجلس إليها

١ - الموضوع الذي يتناوله المجلس في الجزء الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٤

٥ - ترى اللجنة أن النمو الاقتصادي والحد من الفقر يتطلبان تدابير متضافرة لتعبئة الموارد على المستويين الوطني والدولي على السواء. وقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند التوصل إلى استنتاجاته بشأن هذا الموضوع في أن يأخذ في حسبانته التحليل الذي أجرته اللجنة وتوصياتها الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

٢ - الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية وتقليل حدة الفقر

٦ - قد يرغب الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إمعان النظر في تحليل اللجنة وتوصياتها بشأن هذه المسألة، على النحو الوارد في الفصل الثالث من هذا التقرير، وذلك في مداولات المجلس ومنها تلك التي تدور في جزئه الرفيع المستوى.

٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أجري

في عام ٢٠٠٣

٧ - حددت اللجنة فترتين للانتقال بالنسبة للبلدان المرفوع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً هما فترة الانتقال السابقة على رفع الاسم وفترة الانتقال اللاحقة لرفع الاسم (انظر الفصل الرابع - باء أدناه). وترى اللجنة أن الانتقال الميسر في الفترة السابقة على رفع الاسم ينبغي أن ينطوي على تحديد تدابير على المستويين الوطني والدولي على السواء لإعداد أي بلد من أقل البلدان نمواً لما قد يتكبده نتيجة فقدان الامتيازات المتاحة له إذا ما أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة رفع اسمه من القائمة في نهاية الفترة الانتقالية الممتدة ثلاث سنوات بعد قيام اللجنة بصفة أولية بتحديد كبلد مؤهل لرفع اسمه من القائمة. وفي حالة الانتقال في الفترة اللاحقة لرفع الاسم من القائمة، ستتصل استراتيجية الانتقال الميسر بخطوات أخرى (على النحو الموضح في التوصية ٤ أعلاه) يتعين اتخاذها لضمان أن يستمر البلد المرفوع اسمه من القائمة في تعزيز التقدم الجدير بالثناء المبين عند رفع اسمه من القائمة.

الفصل الثاني

تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

١ - يدعو برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.191/11) إلى تحقيق معدلات نمو في أقل البلدان نموا تصل إلى ٧ في المائة على الأقل ومعدلات استثمار تبلغ ٢٥ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لتوفير الأساس اللازم لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة من سكان ٥٠ من أقل البلدان نموا (الفقرة ٦ من برنامج العمل). ويتطلب بلوغ معدل النمو المستهدف واستمراره تعبئة موارد مالية ضخمة محليا وخارجيا. وعلاوة على ذلك، سيُلزَم مقرر السياسات بإجراء إصلاحات هيكلية ومالية وإصلاحات أخرى معززة للنمو مع الاحتفاظ في الوقت نفسه باستقرار الاقتصاد الكلي الداخلي لدعم النمو والسعي بشكل حثيث لتلبية احتياجات الفقراء. وهذه مهمة معقدة وملحة بالنسبة لأي بلد وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا التي تواجه أوجه نقص حادة من حيث الموارد المؤسسية والبشرية والمالية.

٢ - وسيتوقف مقدار الموارد المالية التي يمكن لأي بلد من أقل البلدان نموا تعبئتها على ما يلي: (أ) قدرتها على تعبئة موارد داخلية عن طريق تحسين إدارة الميزانية وجمع العائدات وتحسين المدخرات الخاصة وفرص الاستثمار؛ (ب) قدرتها على إدراج عملة أجنبية عن طريق زيادة الصادرات والتحويلات من الخارج؛ (ج) قدرتها على القيام في شراكة مع الجهات المانحة بتقليل أعباء الدين القائمة مع زيادة كمية ونوعية وفعالية تدفقات المعونة الجديدة؛ (د) وقدرتها على اجتذاب رأس مال خاص (الاستثمارات والتدفقات التجارية) وعكس اتجاه هروب رأس المال في حالة حدوث ذلك.

٣ - وسيتيح النمو في حد ذاته فرصا لتحقيق مزيد من النمو نتيجة تعبئة الموارد البشرية العاطلة والموظفة توظيفا ناقصا وسائر الموارد لأغراض إنتاجية تدر دخلا ومدخرات وتتيح فرصا جديدة للاستثمار.

ألف - التحديات التي تواجه تعبئة الموارد

١ - أحوال الاقتصاد الكلي

٤ - تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه تعبئة الموارد في أقل البلدان نموا في عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يتفاقم نتيجة عدم عمق ومرونة الاقتصاد السوقي الداخلي.

وحيث أن أقل البلدان نموا هي بلدان منتجة أساسا للسلع الأساسية، فإن عائدات صادراتها وإيراداتها الداخلية على السواء تخضع لأهواء الأسواق الدولية ولأحوال الطقس الداخلية. وفي ظل هذه البيئة، تتسم صياغة وتنفيذ سياسة نقدية ومالية بالصعوبة على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، فغالبا ما تندر البيانات اللازمة لإبلاغ القرارات في مجال السياسة العامة وغالبا ما تعاني أساليب ومؤسسات تمويل الأنشطة الحكومية من ضعف في التطوير.

٥ - وجُربت بنجاح محدود تدابير لتحسين ماليات القطاع العام من جانبي النفقات والإيرادات على السواء في كثير من أقل البلدان نموا. وطُبقت أيضا إصلاحات للقطاع المالي لإقامة قطاع مالي نشط وسليم. بما في ذلك تحرير معدلات الفائدة وخصخصة المصارف المملوكة للدولة والسماح بالمشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي وتقليص الإقراض من المصارف المملوكة للدولة وإغلاق فروع المصارف التي تتكبد خسائر (غالبا في المناطق الريفية). وكانت النتائج مخيبة للآمال عموما: ففي معظم الأحوال، ظلت القطاعات المالية في أقل البلدان نموا ضيقة وغير متطورة. بما فيه الكفاية ولا تتيح إلا نطاقا محدودا من المنتجات وتبدي إحجاما قويا عن تحمل مخاطر في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم محدود في تعزيز التنظيم والإشراف الحصريين مما ترك الأنظمة المالية الداخلية عرضة للخطر والأزمات.

٢ - المدخرات الرسمية وغير الرسمية

٦ - يؤدي القطاع غير الرسمي دورا رئيسيا في إعادة تخصيص الموارد وتهيئة فرص عمل لكسب العيش لنسبة كبيرة من السكان المحرومين من بدائل أخرى. وتمتد جذور الاستراتيجيات غير الرسمية للإعاشة في الروابط التقليدية للقرابة والتكافل على نحو يعكس الخصائص الثقافية لهذه المجتمعات. ويتمثل أحد التحديات في هذا الصدد في إقامة صلات بين النظامين غير الرسمي والرسمي بحيث يزيد تدفق التحويلات المالية عن طريق النظام المصرفي ويؤدي القيام بذلك إلى زيادة تعميق وتوسيع الوساطة المالية في الاقتصاد ككل. وثمة حالة في الصميم هي تحويل التحويلات المالية: فإنها إذا تمت عن طريق القنوات المالية الرسمية يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف محلي أكبر بكثير. وبالمثل تتعرقل إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكثير من الأنشطة الريفية في أقل البلدان نموا على الائتمان نتيجة لعدم وجود ضمانات إضافية كافية إما لقلة الأصول المملوكة أو لأن تلك الأصول المملوكة غير مسجلة أو محتفظ بها على نحو سليم على نطاق المجتمع. ولذلك يتعين اعتماد تدابير لضمان ممارسة حقوق الملكية وتعبئة موارد مالية إضافية.

٣ - إنتاج صادرات جديدة

٧ - رغم تمتع أقل البلدان نموا بقدر من المعاملة التفضيلية بالنسبة لصادراتها وجدت الأغلبية العظمى من أقل البلدان نموا أن من الصعب تنويع صادراتها، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم تمكنها من تنويع وتحديث هياكلها الإنتاجية في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، عانت من قيود بسبب قدرتها المحدودة على تحديد فرص جديدة للتصدير، وعدم وجود مؤسسات ومرافق تمثل لمعايير التجارة الدولية، ومحدودية البنية الأساسية اللازمة لنقل المنتجات من نقاط الإنتاج إلى الموانئ والأسواق. ويلزم بذل المزيد لتزويد المزارعين والمصدرين المحتملين الآخرين بإمكانية الحصول على الائتمان والمساعدة التقنية والدعم التسويقي لاستحداث خطوط جديدة للنشاط. وعلاوة على ذلك يلزم إيلاء اهتمام بالخدمات التي يمكن لأقل البلدان نموا أن تجد فيها أسواقا ملائمة في عالم يتحول إلى العولمة بسرعة.

٤ - تقليل أعباء الدين الخارجي وتعزيز تأثير المعونة

٨ - وصلت أعباء الدين في معظم أقل البلدان نموا في أوائل التسعينات إلى مستويات لا يمكن تحملها. وحسنت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الوضع ولكنها لم تحل المشكلة. ولم يستفد بعد من المبادرة كثير من البلدان التي من الممكن أن تكون مؤهلة للاستفادة منها بينما لم تتحقق بالضرورة القدرة على احتمال أعباء الدين في البلدان التي استفادت من المبادرة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقييمات غير الواقعية للنمو الاقتصادي المستخدمة في تقدير إمكانية تحمل الأعباء. وبدون تخفيف فعال لأعباء الدين ستكون احتمالات التنمية في أقل البلدان نموا مظلمة.

٩ - وتحتاج أيضا أقل البلدان نموا إلى موارد جديدة. فحتى مؤخرا، عانت تدفقات المعونة من الركود. ويلزم أن تليي البلدان المانحة الأهداف المقبولة دوليا للمساعدة الإنمائية. وتقف على نفس القدر من الأهمية زيادة كفاءة المعونة عن طريق تحسين فعالية أنظمة التسليم وتحسين تنسيق الإجراءات التي يطبقها المانحون والاستراتيجيات المتفق عليها بشكل متبادل. وقد أصبحت حاليا استراتيجيات الحد من الفقر على النحو المبين في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر هي الأداة الرئيسية للحوار في مجال السياسات بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. ومع ذلك فإنه يلزم تطوير الأساس المنطقي للاقتصاد الكلي والقطاعي الذي تستند إليها الورقات بما يكفي لكي تجسد مخصصات المعونة اللاحقة، بشكل فعال، الأولويات المحددة في الورقات.

٥ - تحسين مناخ الاستثمار

١٠ - زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً من متوسط سنوي قدره ٦٠٠ مليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ إلى ٣,٧ بلايين دولار في السنة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وإلى ٥,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٢. ولكن هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تميل إلى حد كبير نحو البلدان ذات الموارد الطبيعية في المجموعة. ولم تنجح بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عوامل من بينها انخفاض مستوى رأس المال البشري وضعف البنية الأساسية التحتية وعدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي وضعف الأنظمة القانونية والقضائية والتنظيمية والفساد وارتفاع تكلفة أداء الأعمال (غالبا بسبب البيروقراطية المفرطة). ويعد تحسين مناخ الاستثمار أمراً ضرورياً ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضاً لوقف هروب رأس المال المحلي بل وحتى تشجيع عودته.

باء - توصيات

١ - إضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة الحكم المناسبة

١١ - تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في الأسواق العالمية من خلال التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلل بشكل متزايد قدرتها على الحصول على مساعدة خارجية أيضاً. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى لإقامة أنظمة حكم تتميز بالمشاركة في عمليات صنع القرار وبالشفافية في ذلك المجال وتجسد سياسات داعمة للفقراء وشبكات للأمان الاجتماعي وسياسات لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد ورصد فعال. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي إيجاد طرق لتسخير قوة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

٢ - تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

١٢ - ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تطوير القدرة على الوفاء بالمعايير اللازمة لتصميم وتنفيذ سياسات ضريبية ومالية ونقدية سليمة. وفي ضوء عدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأساسية وتقلبها على وجه الخصوص، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تنشئ صناديق لتقليل احتمالات التعرض للخطر تستخدم الموارد المتزايدة المتاحة خلال فترات ارتفاع الأسعار في أسواق السلع الأساسية لتخفيف آثار الانخفاضات الدورية في الأسعار.

٣ - تحسين الإدارة المالية

١٣ - ينبغي منح المصارف المركزية استقلالاً كافياً لكي تضطلع بمهامها بوصفها سلطات نقدية دون تعرض لضغوط في غير محلها لتمويل أوجه العجز المالي للحكومات. وعلاوة على ذلك ينبغي للبلدان أن تتعاون مع المؤسسات الدولية لاعتماد معايير مناسبة تتبع في القطاع المالي ولبناء القدرة على التنظيم والإشراف. وينبغي أيضاً اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة تبعاً للأولويات المحددة ولطمأنة أصحاب المصلحة على أن هذه الموارد تدار بطريقة حكيمة. وعلى جانب الإيرادات، ينبغي اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق القاعدة الضريبية وزيادة التقييد بسداد الضرائب وتحسين إدارة الضرائب. وينبغي أن تشمل الإجراءات المتعلقة بتوسيع نطاق القاعدة الضريبية تبسيط الإجراءات وخاصة تلك المتعلقة بإقامة الأعمال وتنظيمها بغية تشجيع الأنشطة غير الرسمية على العمل باعتبارها أعمالاً تجارية وصناعية رسمية ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من زيادة مستويات إنتاجيتها.

٤ - تعزيز المدخرات الداخلية

١٤ - ينبغي لتحسين إدرار وتعبئة المدخرات الداخلية تلبية ثلاثة شروط رئيسية هي: يلزم تعزيز الحوافز على الادخار بما في ذلك ضمان معدلات فائدة حقيقية إيجابية؛ ينبغي أن يكون انتشار مؤسسات المدخرات وإمكانية الوصول إليها كافياً لتشجيع المدخرات وتجميع الموارد؛ وينبغي أن يكون من بين طرق الحصول على الخدمات المالية إمكان استخدام مدخرات الأسر المعيشية كضمانة إضافية للحصول على ائتمان للاستخدام في الاستثمارات.

١٥ - وتشمل الخيارات الموصى بالنظر فيها إنشاء شبكات لتمويل الصغير، من بينها شبكات مصرفية متنقلة تنجّه إلى المناطق الفقيرة وتجمع مبالغ صغيرة من النقود على أساس دوري، من أجل تقليل تكلفة الاقتراض وتعزيز قدرة الأفراد على الادخار؛ ودعم رابطة المدخرات والائتمانات الدائرة التي تتيح استعمال مبالغ صغيرة من رأس المال لبدء مشاريع الأعمال أو شراء الأراضي؛ وإنشاء أطر قانونية وتنظيمية تشجع المصارف التجارية على إقامة صلات مع المؤسسات المالية الموجودة في المجتمعات المحلية مثل المصارف المجتمعية ومؤسسات التمويل الصغير النطاق الأخرى الجديرة بالثقة.

٥ - تحسين إدارة الديون والقدرة على تحمل أعبائها

١٦ - يلزم لتمكين أقل البلدان نمواً من تعبئة موارد إضافية التصدي لمسألة الدين بشكل يتسق مع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والالتزام بالمسؤولية الجماعية لدمج أقل

البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولضمان تمكن أقل البلدان نموا من تحمل أعباء الدين في الأجل الطويل، ينبغي للجهات المانحة أن تزيد حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل منح وخاصة إلى البلدان التي تعاني من أوجه ضعف اقتصادي عالية. وينبغي أن يكون مجموع مبالغ القروض المقدمة بشروط تساهلية من أجل الاستثمار، وخاصة في البنية الأساسية التحتية والقطاعات المنتجة من قبيل الزراعة والصناعة، بمثابة مكافأة للبلدان التي تتبع سياسات ناجحة، ودعم لجهودها من أجل تحقيق النمو واجتذاب رأس المال الخاص. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تحسن إدارة ديونها الخارجية وأن تحصل على دعم في هذه الجهود بطرق منها إجراء تحليلات نشطة للقدرة على تحمل أعباء الدين. ويتعين أن تعكس الإجراءات الدولية المشتركة لتخفيف حدة الدين من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحقق درجة أكبر من المشاركة من جانب البلدان الفقيرة.

٦ - تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر

١٧ - تلزم زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة لأقل البلدان نموا من حيث الكم وجعلها أكثر فعالية عن طريق تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية. وينبغي إطلاق العنان لإمكانية زيادة فعالية المعونة عن طريق عدم ربط المعونة بشروط معينة وتمشي الدعم مع الأولويات القطرية ومنح مزيد من المعونة في شكل دعم للميزانية للالتزامات الطويلة الأجل وتنسيق سياسات وممارسات الجهات المانحة في جميع أشكال تقديم المعونة. ويمكن أيضا تحسين فعالية المعونة عن طريق تقليل حالة عدم التيقن وعدم التنبؤ بتدفقات المعونة من خلال التعهد بالتزامات طويلة الأجل.

١٨ - وتتيح ورقات استراتيجية الحد من الفقر فرصة لتحسين التنسيق بين الجهات المانحة وتقليل تكاليف عملية المساعدة الخارجية بالنسبة للبلدان المتلقية. ويلزم اتخاذ إجراءات لتحسين المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية عن طريق ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتحديد أولويات لتخصيص الموارد بغية القضاء على الفقر. وينبغي اتخاذ إجراءات لجعل أطر الاقتصاد الكلي لهذه الورقات جزءا لا يتجزأ من المناقشات الوطنية عند صياغة استراتيجيات وسياسات إنمائية تركز على الفقر. وينبغي إجراء تحليلات عن الفقر والأثر الاجتماعي لسيناريوهات بديلة لسياسات الاقتصاد الكلي بدعم من الشركاء في التنمية. وستتطلب زيادة التركيز على امتلاك المعونة وعلى

المعونة البرنامجية دعماً إضافياً في مجال بناء القدرات لتمكين البلدان المتلقية من تحسين إدارة المساعدة الخارجية.

٧ - استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كحافز للاستثمار الأجنبي المباشر

١٩ - يمكن استكشاف طرق لاستخدام المعونة الإنمائية الرسمية كقوة مؤثرة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً دون اللجوء إلى المعونة المشروطة. ويشمل هذا توسيع نطاق الحوار في مجال السياسات إلى ما يجاوز الصيغة التقليدية للحوار بين الحكومات بحيث يشمل وكلاء القطاع الخاص من الجهات المانحة وأقل البلدان نمواً على السواء لبناء القدرة المحلية على التنافس بفعالية في الأسواق العالمية بما في ذلك القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال المعاملات التفضيلية التجارية المختلفة من قبيل الترتيب المتعلق بكل شيء فيما عدا الأسلحة الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي وقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - تحسين القدرة الإنتاجية

٢٠ - يتعين تعزيز قدرات رجال الأعمال على تنظيم المشاريع في أقل البلدان نمواً إذا أريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تبلغ أقصى طاقتها. وينبغي توفير تدريب في مجال إعداد وإدارة الأعمال لبناء قدرة رجال الأعمال في هذا القطاع الهام من قطاعات الاقتصاد في أقل البلدان نمواً. ويلزم بالمثل توسيع نطاق البنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية في هذه البلدان والنهوض بها. فتلزم طرق وجسور وموانئ وغيرها من هياكل البنية الأساسية من أجل توسيع الأسواق داخل البلدان وفي ما بينها. ويلزم أيضاً تعزيز رأس المال البشري عن طريق البنية الأساسية الاجتماعية ومن بينها المدارس والتدريب التقني والإرشاد الزراعي فضلاً عن الخدمات الصحية. وأخيراً من شأن الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويعطي الفقراء صوتاً أقوى في اتخاذ القرار وتعبئة الموارد وتخصيصها.

الفصل الثالث

الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر

١ - اكتسبت منذ أوائل التسعينات فكرة اعتبار "الحكم الرشيد" أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر انتشارا واسع النطاق، وخاصة بين المنظمات الدولية. وأشير إليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، وهو برنامج لتقليل حدة الفقر وتحسن حياة الأفراد وافق عليه قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢).

٢ - وسادت منذ وقت طويل أوجه قلق داخلية حول ما سيمسى في ما بعد بالحكم الرشيد في جميع مناطق العالم. ولكن خلال الحرب الباردة، لم تول أوجه القلق هذه أهمية كبرى في العلاقة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية إلا أن مجموعة من العوامل المختلفة ساعدت على وضع الحكم الرشيد في صدارة جدول الأعمال الدولي، أهمها انتهاء الحرب الباردة والإحساس بأن سياسات التكيف الهيكلي المستندة إلى السوق فشلت في تنشيط النمو الاقتصادي في بلدان كثيرة والقلق من أن المعونة كانت غير فعالة في الأغلب في تحقيق أهدافها. وتم اعتبار السياسات السيئة والحكم السيئ في البلدان المتلقية مسؤولين إلى حد كبير عن هذا الفشل. وبالتالي أصبح الحكم الرشيد شرطا لتقديم المساعدة الإنمائية من جانب الوكالات المانحة.

ألف - تطور مفهوم الحكم الرشيد

٣ - عُرف الحكم الرشيد بطرق شتى على أنه إدارة المجتمع بواسطة الشعب وعلى أنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون البلد وموارده. ويتعين أن يیزغ توافق في الآراء عن معناه الرئيسي وكيفية تطبيقه في الممارسة العملية. وفي الوقت الحالي، هناك اتجاهان متميزان في الحوار الدائر بشأن الحكم الرشيد: يستمد أحدهما جذوره من البحث الأكاديمي بينما ينبع الآخر من الجهات المانحة. ويتناول الحوار الأكاديمي في المقام الأول الطريقة التي تبني بها العلاقة بين القوة والسلطة في مختلف السياقات في حين يركز الحوار النابع من الجهات المانحة بشكل أكبر على هياكل الدولة المصممة لضمان المساءلة وتطبيق القانون على النحو الواجب والضمانات ذات الصلة. وبينما يوجه الحوار الأكاديمي أساسا نحو تحسين فهم الصلات

(٢) في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قرر قادة العالم "أن يهيئوا - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر" و "أن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضا على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية" (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرتان ١٢ و ١٣).

المؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص فإن الحوار النابع من الجهات المانحة موجه نحو تعزيز فعالية السياسات.

٤ - وبرز مفهوم الحكم الرشيد في حوار الجهات المانحة حوالي عام ١٩٩٠، عندما اعتمده البنك الدولي كشرط لإقراض البلدان النامية. واتسمت الفكرة في البداية بالحياد السياسي إلى حد كبير وركزت أساساً على تحسين جودة إدارة القطاع العام. وبحلول منتصف التسعينات، اتسع نطاق مفهوم معظم الجهات المانحة للحكم الرشيد بحيث شمل الأفكار المتعلقة بالشفافية والمساءلة والمشاركة. وأضيف الجانب المتعلق بإمكانية التنبؤ إلى المزيج في أعقاب الأزمة المالية في أواخر التسعينات بالإضافة إلى الدعوات الموجهة إلى إجراء تحسينات في إدارة الشركات وإلى استقرار الأسواق المالية. ويجري حالياً بحث مفهوم الحكم الرشيد على ثلاثة مستويات منفصلة وإن كانت متداخلة. المستوى الأول هو المستوى الوطني الذي يغطي جميع العناصر القياسية التي لها طابع سياسي واقتصادي وإداري. أما المستوى الثاني فهو المستوى العالمي الذي يضم جميع العناصر التي استحدثتها عملية العولمة بما في ذلك وضع قواعد منظمة للسلع العامة وللأستقرار في تدفقات رأس المال على النطاق العالمي. أما المستوى الثالث فهو مستوى الشركات.

٥ - وتكتسب الفكرة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو الإدارة الرشيدة للشركات زخماً في بعض البلدان النامية يمكن ترجمته على أنه يعكس محاولة لتجاوز العضلات الاجتماعية التي تنشأ عندما تؤدي خيارات الشركات التي ترغب في تحقيق أقصى أرباح إلى نتائج غير مستصوبة اجتماعياً، أو للتوفيق بين دوافع القطاع الخاص لتحقيق أقصى أرباح والصالح العام. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد المبادرات التي اتخذها قطاع الأعمال الياباني وغرفة التجارة الدولية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وكيانات أخرى، اعتمدت جميعها مدونات لقواعد السلوك تتصل بالمشاكل البيئية العالمية.

٦ - وركزت اللجنة اهتمامها على الحكم على المستوى الوطني. ورغم أن مفهوم ما يمثل الحكم الرشيد على المستوى الوطني سيستمر في التطور فإن المفهوم مبني حالياً على علاقات داعمة لبعضها البعض وتعاونية مع بعضها البعض بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن ثم يكتسب طابع العلاقات بين هذه المجموعات الفاعلة الثلاث والحاجة إلى تعزيز آليات قابلة للاستمرار لتيسير تفاعلها أهمية حاسمة. وينظر إلى الحكم الرشيد أيضاً على أنه يستلزم مزيجاً من المشاركة والشفافية في صنع القرار والمساءلة وسيادة القانون والقدرة على التنبؤ.

٧ - والحكم "الرشيد" هو مفهوم معياري. ومن ثم فإن القيم التي تمثل أساس الحكم هي تلك التي تعتنقها المؤسسات أو الجهات الفاعلة المحددة لها. والإقرار بهذه الحقيقة له أهمية خاصة في سياق العلاقة بين الجهات المانحة والمتلقية بقدر ما يمكن أن يؤدي وجود هذه القيم إلى إصرار على اعتماد معايير السلوك المستمدة من الجهات المانحة في سياقات سياسية - ثقافية بخلاف الجهات المانحة.

٨ - وأخيرا فإن الحكم له قيمة كأداة، أي كوسيلة وليس كغاية. ويثير هذا تساؤلا عن "الحكم الرشيد في أي مجال؟" وترى اللجنة أنه يتعين تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجالات الوطنية والعالمية وعلى مستوى الشركات لخدمة أهداف الحد من الفقر والنمو المستدام والمساواة الاجتماعية والمشاركة.

باء - قياس مدى تحقق الحكم الرشيد في مجال الحد من الفقر

٩ - تستند كيفية قياس إلى أي مدى يتسم الحكم بأنه حكم رشيد وأيضاً ما هي المؤشرات التي يتعين اختيارها إلى أطر تحليلية معيارية في طابعها. وقد يستتبط لذلك المؤشر نفسه تفسيرات متباينة تتوقف على تقديرات القيم المستخدمة. وبالمثل، يمكن استخدام مجموعة مختلفة من المؤشرات لقياس الحكم استناداً إلى طابع الغايات قيد النظر.

١٠ - واستعرضت اللجنة عدة نهج لقياس الحكم الرشيد على المستوى الوطني ووجدت أمثلة مفيدة أدرجت فيها بوضوح أهداف المساواة الاجتماعية والحد من الفقر في إعداد الاستبيانات ومنهجيات التقييم الذاتي. وترد فيما يلي ثلاثة أمثلة لنماذج الحكم الرشيد في البلدان النامية.

١ - مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١١ - يتمثل الهدف من هذا المشروع في رصد التقدم المحرز نحو إقامة الحكم الرشيد في عينة من ٢٨ بلداً في خمس مناطق دون إقليمية في أفريقيا^(٣). وقد تم حالياً إعداد منهجية وصكوك لجمع البيانات ولكن العمل الميداني لا يزال جارياً.

١٢ - وحددت ستة عناصر للحكم الرشيد: (أ) نظام سياسي يشجع المدخلات من جميع مجموعات المجتمع المدني؛ (ب) إدارة انتخابية نزيهة وجديرة بالثقة ومواطنون مطلعون ونشطون؛ (ج) تعزيز المؤسسات العامة التشريعية والإدارية؛ (د) الشفافية وإمكانية التنبؤ

(٣) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والحكم الرشيد في أفريقيا" محاضرة ألقاها ك. ر. هوب الأكبر، أمام مؤتمر التنمية الدولي في هارفارد، ٢٠٠٣ (بوسطن، ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، متاحة على العنوان التالي: <http://www.uneca.org/eca-programmes/development-policy-management>، (صفحة ٨).

والمساءلة في القرارات التي تتخذها الحكومة والهيئات العامة؛ (هـ) إدارة فعالة للقطاع العام في ظل ظروف مستقرة للاقتصاد الكلي وتعبئة فعالة للموارد واستخدام يتسم بالكفاءة للموارد العامة؛ (و) الالتزام بسيادة القانون على نحو يحمي الحريات الشخصية والمدنية والمساواة بين الجنسين ويكفل السلامة العامة والأمن للجميع مع ضمان إمكانية وصول الجميع على قدم المساواة إلى العدالة.

١٣ - واستخدمت ثلاث وسائل مسحية هي: (أ) فريق خبراء معني بالمسائل المتعلقة بالحكم؛ (ب) دراسة استقصائية تقيس وجهات نظر السكان البالغين؛ (ج) معلومات واقعية وبيانات وضعية. وتوفر هذه الوسائل الثلاث مجتمعة بيانات عن ٨٣ مؤشرا الغرض منها أن تستخدم في التقارير القطرية والتقارير دون الإقليمية والتقارير عن الحكم في البلدان الأفريقية.

٢ - مصرف التنمية الآسيوي/فويت نام

١٤ - قدمت فرقة العمل المعنية بالفقر التابعة لمصرف التنمية الآسيوي اقتراحا الغرض منه أن يكون بمثابة مدخل لتنفيذ استراتيجية شاملة للحد من الفقر وتحقيق النمو تطبيقها حكومة فييت نام. وحددت خمسة من مجالات الحكم التي يمكن تحسينها: (أ) تحسين كفاءة الخدمة العامة؛ (ب) زيادة شفافية إدارة المالية العامة؛ (ج) اتساع نطاق الوصول إلى العدالة وضمان تطبيقها على الجميع؛ (د) وجود حكومة مشاركة ومستجيبة بقدر أكبر؛ (هـ) وجود حكومة تحارب الفساد على جميع المستويات.

١٥ - وحددت ثمانية مؤشرات للنواتج والعمليات لتقييم التقدم المحرز في المجالات الخمسة وهي: (أ) مستوى المعلومات المتاحة للجمهور بشأن الخدمات والسياسات والترتيبات على جميع المستويات؛ (ب) مدى حصول الفقراء على الخدمات الحكومية الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والبنية الأساسية التحتية والمياه والطاقة على المستوى المحلي؛ (ج) مستوى شفافية الميزانية في ما يتعلق بالضرائب وإعداد الميزانيات وأنماط الإنفاق في كل قطاع على المستوى الإقليمي والمحلي؛ (د) المدى الذي يمكن التنبؤ به على المستوى الوطني. بمستوى النفقات الموجهة لأغراض خدمة الفقراء من سنة إلى أخرى؛ (هـ) المدى الذي تتاح به قرارات وأحكام المحاكم للجمهور؛ (و) المدى الذي تستجيب به الحكومات المحلية وتتابع مشاكل تقديم الخدمات التي يسترعى الفقراء انتباهها إليها؛ (ز) المدى الذي طبق به المرسوم بشأن الديمقراطية على المستوى الشعبي في كل مجتمع محلي من أجل تحسين فرص المشاركة الجماهيرية؛ (ح) المدى الذي تعد فيه القوانين المناهضة للإرهاب قوانين فعالة.

٣ - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

١٦ - إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي صك اتفقت عليه بشكل مشترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وانضمت إليه طواعية. وهي آلية للرصد الذاتي تهدف إلى تعزيز اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة والتكامل على المستوى الإقليمي وعلى مستوى القارة عن طريق تبادل التجارب وأفضل الممارسات الناجحة ومن بينها تحديد أوجه القصور وتقييم مدى الحاجة إلى بناء القدرات.

١٧ - وباب الانضمام إلى الآلية مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحالي انضم إليها طواعية ١٦ عضواً وأشار عدد آخر من الأعضاء إلى عزمهم على الانضمام إليها. وتتضمن المبادئ الرئيسية لعمليات الآلية الملكية الوطنية والقيادة والشفافية والمشاركة ذات القاعدة العريضة.

١٨ - وتركز الآلية على أربعة مجالات رئيسية ذات أهداف ومقاييس ومبادئ ومعايير ومؤشرات معينة تقيّم على أساسها برامج وسياسات البلدان المشاركة، وتشمل ما يلي:

(أ) الحكم السياسي، لبلوغ الأهداف التالية: '١' منع وتقليل الصراعات داخل الدول وفي ما بينها؛ '٢' الديمقراطية الدستورية، بما في ذلك المنافسة الحرة والعادلة على السلطة وسيادة القانون؛ '٣' تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن حقوق المرأة والطفل وجميع الفئات الضعيفة؛ '٤' فصل السلطات بما في ذلك حماية استقلال السلطة القضائية ووجود سلطة تشريعية فعالة؛ '٥' خضوع شاغلي المناصب العامة للمساءلة وتمتعهم بالكفاءة؛ '٦' ومحاربة الفساد السياسي؛

(ب) الإدارة الاقتصادية، لتحقيق الأهداف التالية: '١' سياسات للاقتصاد الكلي مؤدية إلى التنمية المستدامة؛ '٢' سياسات حكومية سليمة وشفافة ويمكن التنبؤ بها بما في ذلك إدارة المالية العامة؛ '٣' محاربة الفساد؛ '٤' وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(ج) إدارة الشركات، لتحقيق الأهداف التالية: '١' بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية؛ '٢' التزام الشركات بواجبات المواطنة الجيدة بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية؛ '٣' الأخلاقيات الجيدة للأعمال؛ '٤' المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصلحة؛ '٥' ومساءلة موظفي الشركات ومديريها؛

(د) التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الأهداف التالية: '١' تعزيز الاعتماد على الذات؛ '٢' التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ '٣' آليات التنفيذ والنواتج

في المجالات الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ '٤' إمكانية الحصول بأسعار معقولة على الخدمات الاجتماعية الرئيسية والمياه والصرف الصحي والتمويل والمأوى والأراضي؛ '٥' تشجيع المشاركة العريضة القاعدة في التنمية من جانب جميع أصحاب المصلحة.

١٩ - وتستخدم الأمثلة السالفة الذكر مؤشرات مختلفة لتعكس أبعادا مختلفة للحكم. ورغم أن هناك فهما عاما للمفهوم، فيوجد قدر كبير من التباين في مواصفات المقاييس والموازن والمؤشرات وعوامل الترجيح المستخدمة لقياس الحكم الرشيد لمجموعة متنوعة من الأغراض - من أجل المقارنات بين الدول وترتيبها وأيضا من أجل تتبع سجل التنمية لبلد ما على مدى الوقت. وفي الحالة الأولى، تتركز المسألة في كيفية وضع مؤشرات صحيحة ويمكن قياسها على نحو يعتد به على النطاق الدولي. وفي الحالة الأخيرة، توضع المؤشرات بحيث تتلاءم بصفة عامة مع السياق القطري. وتمثل صحة المقاييس مشكلة مع بعض المؤشرات. كما أن مسألة جدارة الاعتماد عليها تمثل مشكلة أخرى وخاصة عندما تستند المقادير الرقمية المعينة للمؤشرات إلى تقييمات غير موضوعية.

٢٠ - ومن المهم بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية وضع مؤشرات تركز على الحكم باعتباره أداة، أي باعتباره قدرة البلد على الاستفادة من التفاعل مع بقية العالم لتحقيق التنمية والحد من الفقر. وسيترتب على الحكم باعتباره أداة ما يلي: (أ) القدرة على إقامة علاقات مع بلدان أخرى في مجالات التجارة والتمويل والشؤون البيئية وحالات الصراع وفي دوائر الجهات المانحة والمتلقية وفقا لقواعد سلوك مقبولة دوليا ومعايير متفق عليها بشكل متبادل؛ (ب) والقدرة على استخدام الموارد محليا بطرق تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة مع السماح بوجود أنواع متباينة من الأنظمة وسياقات سياسية ثقافية مختلفة.

٢١ - وإذا أمكن وضع معايير موضوعية وقابلة للقياس في مجال الحكم باعتباره يشكل قدرة مفيدة، سيمكن للهيئات الدولية أن تقيّم وترتب البلدان وذلك لصالح كل من البلدان المانحة والبلدان النامية ذاتها.

جيم - توصيات

٢٢ - لا غنى للصالح العام، عن الحكم الرشيد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاة ممكن في ضوء الموارد المحدودة المتاحة. وبالنسبة للبلدان النامية، يعد الحكم الرشيد شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدراتها على إدراج الإيرادات والحد من الفقر في المستقبل. ويعزز أيضا الحكم الرشيد الكفاءة الاقتصادية ويقلل تكاليف المعاملات من خلال التطبيق الفعال لسيادة القانون والشفافية في إدارة الحكومة والشركات ومساءلة كل مؤسسة وفرد في

المجتمع. ويقدر ما يحفز الحكم الرشيد المجتمع المدني على زيادة معدل تراكم رأس المال المادي والبشري، فيمكن أيضا أن يساعد في تقليل اعتماد البلدان النامية على الغير وتقليل ضعفها بل وحتى يحسن من أثر ضعفها الاقتصادي.

٢٣ - وينبغي أن يكون تصميم مؤسسات وآليات للحكم الرشيد في البلدان النامية عملية تفاعلية بين الحكومات المانحة والمنظمات الدولية والبلدان المتلقية. فمن ناحية، من المرجح أن تفشل التدابير المفروضة إذا لم يول اعتبار كاف لثقافة وتاريخ البلدان المتلقية. ومن ناحية أخرى، تحتاج البلدان المتلقية إلى مساعدة من الجهات المانحة لكي تكفل أن تشبه مؤسساتها وعملياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل أوثق تلك التي يستلزمها الحكم الرشيد.

٢٤ - وينبغي أن تواصل البلدان النامية المشاركة في الحوار بشأن الحكم الرشيد وأن تنمي خبرة وقدرة في هذا المجال. وينبغي أن يكون تحسين الحكم جزءا من جدول أعمالها في مجال السياسات الوطنية وينبغي أن ينفذ بطرق ذات صلة بظروفها الخاصة.

٢٥ - وينبغي للمؤسسات الدولية التي تضع مبادئ ومعايير عالمية لجوانب الحكم الرشيد أن تشرك البلدان النامية ومن بينها أقل البلدان نموا في مداولاتها. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تخضع هذه الهيئات لمبادئ الحكم الرشيد.

الفصل الرابع

المسائل المتصلة بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أجري في عام ٢٠٠٣

١ - أوكلت إلى اللجنة منذ عام ١٩٧١ مهمة إجراء استعراض مرة كل ثلاث سنوات لتحديد البلدان التي يلزم أن تضاف إلى، أو تحذف من، قائمة أقل البلدان نمواً وأن تقدم توصيات في ذلك الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقررت لجنة التخطيط الإنمائي في عام ١٩٧١ أول مجموعة من معايير تحديد أقل البلدان نمواً. وحسنت اللجنة واللجنة التي خلفتها، وهي لجنة السياسات الإنمائية، هذه المعايير في أعوام ١٩٩١ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣.

ألف - معايير تحديد أقل البلدان نمواً

٢ - أكدت لجنة السياسات الإنمائية من جديد في تقريرها بشأن دورها الأولى المعقودة في عام ١٩٩٩^(٤) أن فئة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تضم بلدانا تكون حصة الفرد فيها من الدخل منخفضة، وينخفض فيها مستوى تنمية الموارد البشرية وترتفع فيها درجة الضعف الاقتصادي^(٥) ولذلك تعتمد اللجنة في تحديدها لأقل البلدان نمواً على معايير مصممة بحيث تقيس ثلاثة أبعاد لحالة تنمية البلد هي: (أ) مستوى دخلها مقاس بحصة الفرد في الدخل القومي الإجمالي؛ (ب) رصيدها من الأصول البشرية مقاساً بدليل الأصول البشرية؛ (ج) وضعها الاقتصادي مقاساً بدليل الضعف الاقتصادي. ونوع الضعف الذي يتعين النظر فيه عند تحديد أقل البلدان نمواً هو الضعف الهيكلي: فاللجنة ترى أنه لا ينبغي أخذ الضعف الناجم عن السياسات الحكومية في الحسبان.

٣ - وفي كل استعراض يجرى كل ثلاث سنوات، تحدد اللجنة مستوى العتبات بالنسبة للمعايير الثلاثة المشار إليها أعلاه. وتستخدم هذه العتبات لتحديد البلدان التي تضاف أو تحذف من هذه الفئة. ووفقاً لما أقرته قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، يتعين أن يبلغ البلد عتبة معيارين من المعايير الثلاثة لكي يصبح مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة، ويجب أن يحقق البلد ذلك في استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١٣ (E/1999/33).

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

سنوات لكي يصبح مؤهلا لرفع اسمه من القائمة. أما لإضافة اسم إلى القائمة، فيتعين أن يلي البلد المعايير الثلاثة كلها.

٤ - وقد اعترفت اللجنة على الدوام بأنه يمكن إدخال مزيد من التحسينات على المعايير وخاصة عندما تتاح بيانات جديدة أو يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر لكل مؤشر من المؤشرات على حده. فعلى سبيل المثال كانت هذه هي الحالة عند إضافة عنصر سادس لدليل الضعف الاقتصادي وهو نسبة السكان المشردين من جراء كوارث طبيعية في الاستعراض الذي أجري عام ٢٠٠٣. وبالمثل تضمن استعراض عام ٢٠٠٠ تغييرين فيما يتصل بمعيار الأصول البشرية (كان يطلق عليه في ذلك الحين دليل نوعية الحياة المادية المعزز): فقد تمت الاستعاضة عن نصيب الفرد من السرعات الحرارية يوميا بما يأخذه الفرد من السرعات يوميا كنسبة مئوية من الاحتياجات اللازمة في اليوم؛ وتمت الاستعاضة عن طول العمر المتوقع عند الميلاد بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

٥ - وتؤكد اللجنة أن تحديد أقل البلدان نموا ينبغي أن ينظر إليه كعملية حيوية ومفتوحة تتطلب تحسينات دورية في المعايير في ضوء التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحسينات الجارية في توافر بيانات يعتد بها قابلة للمقارنة دوليا. وعند التحضير للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ لقائمة أقل البلدان نموا، ستدرس اللجنة لذلك في دورتها السابعة التي تعقد في عام ٢٠٠٥ إمكانية إدخال تحسينات أخرى على المعايير.

٦ - وعلاوة على ذلك تعترف اللجنة على نحو تام بأن البلدان الصغيرة أضعف اقتصاديا بكثير في مواجهة الهزات الخارجية من البلدان الكبيرة لأن اقتصاداتها تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية كما أنها أقل تنوعا وتعاني من وفورات الحجم الكبير السالبة. وتواجه على وجه الخصوص معظم أقل البلدان نموا الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية معوقات هيكلية من قبيل ارتفاع تكاليف النقل الدولي والعزلة النسبية عن الأسواق العالمية الرئيسية. ولهذا الأسباب، تدرس اللجنة حاليا كيف يمكن إدراج فكرة وقوع البلدان في مناطق نائية ضمن معيار الضعف الاقتصادي الذي يستخدم في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ للقائمة. ونظرا للأهمية المتزايدة للاستعداد الإلكتروني في مجال التنمية، تمنع اللجنة النظر أيضا فيما إذا كان ينبغي أخذ هذا العامل في الحسبان في الاستعراض المقبل عند تحديد أقل البلدان نموا.

باء - فترة الانتقال من مركز أقل البلدان نموا

٧ - حددت اللجنة فترتين لانتقال البلدان المرفوع اسمها من فئة أقل البلدان نموا. تشير فترة الانتقال السابقة على رفع الاسم إلى الفترة التي تمتد ثلاث سنوات بين الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للقائمة ويخلص إلى أن البلد مؤهل لرفع اسمه وبين الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات عندما تؤكد اللجنة أن البلد أصبح مؤهلاً لرفع اسمه. وتبدأ فترة الانتقال اللاحقة على رفع الاسم عندما تؤيد الجمعية العامة توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم البلد من القائمة على أساس ما خلصت إليه اللجنة من أنه مؤهل لرفع اسمه.

٨ - ولهاتين الفترتين الانتقاليين آثار متباينة فيما يتعلق بالسياسات على النحو الموضح في التوصيتين ٣ و ٤ من الفصل الأول أعلاه. وفي حالة فترة الانتقال اللاحقة لرفع الاسم تتصل، على وجه الخصوص، استراتيجية الانتقال الميسر باتخاذ خطوات أخرى لضمان أن يستمر البلد المرفوع اسمه في تعزيز التقدم المحرز حتى ذلك الحين. وتقتصر اللجنة أن تغطي فترة الانتقال اللاحقة لرفع الاسم فترة يقررها فريق استشاري على أساس كل بلد على حدة يجري إنشاؤه بعد أن يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة توصية اللجنة برفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا (انظر التوصية ٤ (ب) أعلاه)، وتؤكد اللجنة أن الهدف الرئيسي من استراتيجية الانتقال الميسر - على النحو الذي يجري تناوله في الأفرع التالية - يتصل بتدابير الدعم اللاحقة لرفع الاسم التي يتيحها المجتمع الدولي من أجل البلد المرفوع اسمه.

جيم - استراتيجيات الانتقال الميسر التي تتبعها البلدان المرفوع اسمها من القائمة

٩ - تؤكد اللجنة أنه عندما يصبح بلد ما عرف لفترة طويلة بأنه من "أقل البلدان نموا"، مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة، فإن رفع الاسم يعكس نجاح البلد في تحقيق التنمية وقدرته على تحقيق تحويل موات في اقتصاده. وترى اللجنة أن هذه النجاحات تعزى إلى مزيج من السياسات الداخلية السليمة والظروف الخارجية المؤاتية. ويؤدي لذلك الدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف دوراً هاماً في نجاح تنمية البلدان المرفوع اسمها. ونتيجة لذلك فإن أي سحب مفاجئ للدعم الموفر للبلد المرفوع اسمه من جانب شركائه في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف يمكن أن يكون له آثار ضارة قد تعكس اتجاه قدر من التقدم المحرز في التنمية.

١٠ - لقد وجهت اللجنة باستمرار الانتباه إلى أهمية تدابير الانتقال الميسر بالنسبة للبلدان المرفوع اسمها على النحو المبين في تقاريرها إلى دورتها الثالثة والرابعة والخامسة. وعلى النحو

المبين في تقريرها المقدم إلى دورتها الرابعة^(٦) ترى اللجنة أن الانتقال الميسر مبدأ يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا بقدر ما تظل الاحتمالات قائمة بأن تبقى البلدان معتمدة، بدرجات مختلفة، على الدعم الخارجي^(٧). وبالإضافة إلى ذلك تؤكد اللجنة أن التكلفة التي يتكبدها الشركاء في التنمية مقابل التدابير المتخذة لدعم الانتقال الميسر (في المرحلة اللاحقة لرفع الاسم) ستكون ضئيلة. ونتيجة لذلك أعدت اللجنة مجموعة من التوصيات (انظر الفصل الأول - ألف أعلاه) لضمان الانتقال الميسر للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

١١ - وألقى بكلمات أمام اللجنة عدد من ممثلي المنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم في استراتيجيات الانتقال الميسر وهي منظمة التجارة العالمية وأمانة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وعرض هؤلاء الممثلون وجهات نظرهم الفردية بشأن رفع الاسم ونتائجه المحتملة من وجهة نظر منظماتهم. وقدموا أيضا معلومات عن مرافقهم المتاحة في مجال المساعدة المتصلة بالتجارة وتمويل التنمية والتعاون التقني التي يمكن أن تدعم الانتقال الميسر لأقل البلدان نموا المرفوع اسمها من القائمة.

١٢ - وأبلغت اللجنة بأن منظمة التجارة العالمية لديها عدد من التدابير والبرامج الخاصة المصممة خصيصا من أجل أقل البلدان نموا ولكن تم التأكيد على أن الاستحقاقات تتقرر بواسطة الدول الأعضاء في المنظمة وليس بواسطة أمانتها. وبالنسبة لحالة الوصول إلى الأسواق، يقرر الشركاء في التجارة بصفة فردية أي قرارات خاصة بشأن المعاملة التفضيلية وإن كان ذلك يتم في إطار المنظمة. وأشارت منظمات أخرى إلى أن المساعدة المقدمة منها وتعاونها مع أي بلد لن يتأثر بشكل مباشر أو تلقائي إذا ما رُفع اسم البلد من مركز أقل البلدان نموا. وفي البنك الدولي، تظل أقل البلدان نموا المرفوع اسمها من القائمة مؤهلة للحصول على تمويل من رابطة التنمية الدولية: وينطبق ذلك على وجه الخصوص على حالة البلدان التي يجري النظر حاليا في رفع اسمها لأنها بين الدول الجزرية الصغيرة (القليلة) المؤهلة، كوضع استثنائي، للحصول على تمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية حتى لو تجاوزت فيها حصة الفرد من الدخل العتبة التي يتقرر على أساسها التأهيل. وتحيط اللجنة علما بشكل خاص بالمرونة المطبقة في تنفيذ بعض الترتيبات المتصلة بمركز أقل البلدان نموا وخاصة من

(٦) المرجع نفسه، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33).

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٩.

خلال بند التأهيل في حالة منظمة التجارة العالمية، وأحاطت علما أيضا بأنه يمكن للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقديم عرض بتوفير معونة غير مشروطة إلى أقل البلدان نموا التي يُرفع اسمها من هذه الفئة.

١٣ - ودرست اللجنة أيضا واستكملت وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنونة "الامتيازات والآثار المتوقعة لرفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا"^(٨).

(٨) أدرجت نسخة أعدت في وقت سابق في المرفق الثاني من تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة. وترد النسخة المستكملة للوثيقة في صفحة استقبال اللجنة (<http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html>) التي تعهدها أمانة الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

تنظيم الدورة

١ - عُقدت الدورة السادسة للجنة السياسات الإنمائية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وحضر الدورة ٢١ عضواً من أعضاء اللجنة فضلاً عن مراقبين من منظمات مختلفة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة بأسماء المشتركين في المرفق الأول.

٢ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة خدمات فنية للدورة.

٣ - وافتتح الدورة السيد إيان كينيغ مدير مكتب السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورحب بالمشركين واقترح أن تقوم اللجنة بترشيح أعضاء المكتب. وشرعت اللجنة بعد ذلك في انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم في مكتبها:

الرئيسة:

السيدة سوشيترا بونياراتباندوهو

نائب الرئيسة:

السيد ميلوفويي بانيتش

المقررة:

السيدة سيلفيا سابوريو

٤ - ويرد جدول أعمال الدورة السادسة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفقين الثاني والثالث على التوالي.

قائمة بأسماء المشتركين

- ١ - فيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الذين حضروا الدورة.
- ١ - السيدة نادري تريسي آسي - لومومبا
- ٢ - السيدة باتريشيا بيفاني - ريتشارد
- ٣ - السيد ألبرت بينجر
- ٤ - السيد أولاف بيجرخولت
- ٥ - السيدة غيي - ينغ كاو
- ٦ - السيد أوجينيو ب. فيغوروا
- ٧ - السيد ليونيد م. غريغورييف
- ٨ - السيد باتريك غويلامونت
- ٩ - السيدة هبة حندوسة
- ١٠ - البروفسور هوريا اتشكاوا
- ١١ - السيدة ويليني أ. جونسون
- ١٢ - السيدة مارجو لوريستين
- ١٣ - السيد مالفويي بانيتش
- ١٤ - السيدة سوشيترا بونياراتباندهو
- ١٥ - السيدة سيلفيا سابوريو
- ١٦ - السيد ناصر حسن سعدي
- ١٧ - السيد اودو ارنست سيمونيس
- ١٨ - السيدة فونمي توغونو - بيكرستيث
- ١٩ - السيد غ. اوزفات - اراتشي
- ٢٠ - السيد صمويل مويتا وانغوي
- ٢١ - السيد كرفالا ينساني

٢ - وكانت المنظمات والهيئات والوكالات والبرامج والصناديق التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- جامعة الأمم المتحدة
- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- البنك الدولي
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة التجارة العالمية

٣ - ومثلت أيضا في الدورة المنظمة التالية من خارج منظومة الأمم المتحدة:

- لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:
 - (أ) نهج مبتكرة لتعبئة الموارد الداخلية في أقل البلدان نمواً؛
 - (ب) نهج جديدة لتخفيف عبء الدين والقدرة على تحمل أعباء الدين في أقل البلدان نمواً؛
 - (ج) تدابير محددة للتعجيل بالحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.
- ٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً الذي أجري في عام ٢٠٠٣:
 - (أ) توصيات بشأن البلدان التي وجد أنها مؤهلة لرفع اسمها من القائمة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المنجز في عام ٢٠٠٣؛
 - (ب) تدابير محتملة لضمان الانتقال المُيسر للبلدان التي يُرفع اسمها من مركز أقل البلدان نمواً؛
 - (ج) تحسينات ممكنة في دليل الضعف الاقتصادي: النظر في الموقع النائي للبلد.
- ٥ - الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر:
 - (أ) تعريف الحكم الرشيد وقياسه؛
 - (ب) الحكم والحد من الفقر؛
 - (ج) أدوات لتقييم التقدم المحرز نحو الحكم الرشيد.
- ٦ - مسائل أخرى.
- ٧ - اقتراحات للعمل في المستقبل.
- ٨ - مناقشة بشأن اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها السادسة.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة

العنوان أو الوصف	رمز الوثيقة
قائمة الوثائق	CDP2004/PLEN/1
جدول الأعمال	CDP2004/PLEN/2
قائمة بأسماء المشتركين	CDP2004/PLEN/3
تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بتعبئة الموارد للقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً المتاح على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/4
مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٠/٢٠٠٣ بشأن تيمور ليشتي	CDP2004/PLEN/5
مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨١/٢٠٠٣ بشأن الرأس الأخضر وملديف	CDP2004/PLEN/6
مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٦/٢٠٠٣ بشأن الفصل الرابع من تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها الخامسة	CDP2004/PLEN/7
تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها الخامسة المتاح على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/8
مقتطفات من اللمحة عن أوجه الضعف التي تعاني منها ملديف فيما يتصل بالانتقال الميسر	CDP2004/PLEN/9
مقتطفات من اللمحة عن أوجه الضعف التي تعاني منها الرأس الأخضر فيما يتعلق بالانتقال الميسر	CDP2004/PLEN/10
مذكرة شفوية مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من البعثة الدائمة للملديف لدى الأمم المتحدة تحيل بها رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس ملديف (E/2003/97)	CDP2004/PLEN/11
رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للملديف لدى الأمم المتحدة (E/2003/98)	CDP2004/PLEN/12
رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة (E/2003/103)	CDP2004/PLEN/13
استعراض قائمة أقل البلدان نمواً: مذكرة من الأمانة العامة	CDP2004/PLEN/14
الامتيازات التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً والآثار المتوقعة لرفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً المتاحة على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/15
معدل الضعف الاقتصادي المنتقح متاحة على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/16
عرض عام لطرائق "الانتقال الميسر" للبلدان المرفوع اسمها من بين البلدان التي لها مركز أقل البلدان نمواً: مذكرة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	CDP2004/PLEN/17

العنوان أو الوصف	رمز الوثيقة
الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر: مسائل منهجية في تقييم التقدم المحرز على المستويين الوطني والمحليين متاحة على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/18
تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية (٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)*	CDP2004/PLEN/19
تعيين أعضاء لجنة السياسات الإنمائية (E/2004/L.1) المتاحة على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/analysis/devplan/index.html	CDP2004/PLEN/20

* الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٤٤ (E/2003/44).